

كتب بالإنكليزية

فلسطين: سلام لا فصل عنصري*

Palestine: Peace Not Apartheid
Jimmy Carter
New York: Simon and Schuster, 2006.

استناداً إلى العاصفة التي أحدثتها آخر كتاب أصدره جيمي كارتر، "فلسطين: سلام لا فصل عنصري"، قد يخيل إلى المرء أن الرئيس الأسبق أتى بأفكار جذرية جديدة لم تسمع من قبل إلا نادراً. لكن الحال ليست كذلك. ويبدو أن الجدل ينبع، إلى حد كبير، من استخدامه كلمة "فصل عنصري" المشحونة بالمعاني في عنوان كتابه، ومن المستغرب أن هذه الكلمة لا تكاد تظهر في النص بأكمله، ولم تعرف إلا عرضاً.

إذا قرأ المرء الكتاب بدلاً من قراءة العنوان فحسب، فسيرى أن كارتر ينتقد السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة لأنها قمعية، ولأنها تصادر أرض الفلسطينيين، وتمزق حياتهم. ويلاحظ أن الفلسطينيين نفذوا هجمات عنيفة ضد الإسرائيليين، لكنه لا يعتبر الاحتلال أو "السياس" الأمني، أو الحاجز، أو الجدار الرد الملائم على تلك الأعمال. وهناك أعداد كبيرة جداً من الأشخاص، بمن فيهم الإسرائيليون، الذين يتفوقون مع الخطوط الرئيسية لوجهة النظر هذه، على الرغم من أن تقليل كارتر من مسؤولية الفلسطينيين عن الصراع المستمر يزعج كثيرين من الإسرائيليين ومؤيديهم الأميركيين.

إذا لم يكن الكتاب يورد أموراً جديدة وغير معروفة، فماذا يستفيد المرء من قراءته؟

أولاً: إنه يروي كثيراً عن جيمي كارتر، الرجل الذي أمضى، كرئيس، جانباً كبيراً من وقته في معالجة المشكلات العربية - الإسرائيلية. فالكتاب يساعد في تفسير الدافع الأساسي - المستمد جزئياً من معتقداته الدينية - إلى معالجة قضية يرى السياسيون الأميركيون الآخرون أن معالجتها يمكن أن تسبب أذى لهم.

ثانياً: بقي كارتر ضالماً بنشاط في مشكلات الشرق الأوسط منذ هزيمته في سنة 1980، وهو يروي عدداً من الاجتماعات والأحداث التي تثير بعض الاهتمام. غير أن الكتاب لا يرمي إلى أن يكون تاريخاً، كما أن روايته للماضي يعترها النقص في بعض الأحيان.

ثالثاً: يستفيد كارتر من تجربته الكبيرة ليوضح الأطر العريضة لما يمكن أن تكون عليه التسوية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وليس هناك جديد في رؤيته. فهي تعكس إلى حد كبير ما يمكن أن يعنيه "الإجماع الدولي"، لكنها ليست رؤية تتبناها نخبة صانعي السياسة الأميركية على نطاق واسع.

تسنت لي فرصة العمل مع كارتر في قضايا الشرق الأوسط. فقد كنت خلال العام ونصف من رئاسته عضواً في هيئة الموظفين في مجلس الأمن القومي مسؤولاً عن القضايا العربية - الإسرائيلية. لذا ربما لا أكون مراقباً موضوعياً تماماً. والكتاب يذكرني بالرجل الذي تعاملت معه في تلك الأيام. فقد كان ملتزماً بإيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، وكان أكثر تفاؤلاً من معظمنا بأن الزعماء ذوي النيات الطيبة يمكن أن يرتفعوا إلى مستوى الأحداث ويصنعوا السلام، وكان لديه إيمان راسخ بقيمة الحوار والتفاوض. أحياناً كان العمل معه محبطاً - كان بين الحين والآخر يصرح علناً عن أمور تزيد في مشكلاتنا السياسية أو تسيء التعبير عن الوقائع. وكان لدى كارتر ميل إلى الاعتقاد أنه إذا عمل الأمر الصحيح فسيؤيده الآخرون، لذا لم يفعل كثيراً للتودد إلى من يحتاج إلى دعمهم. لكنني، في النهاية، كنت دائماً معجباً بأنني أعمل مع شخص مهتم بعمق بالسلام في الشرق الأوسط، شخص لا يتخلى عن السعي للتوصل إلى تسوية، ومستعد لتحمل المخاطر السياسية من أجل ما يؤمن به.

يردد كثير من النقد الأخير لكتاب كارتر صدى الهجمات التي كانت تشن عليه عندما كان رئيساً. إذ كان يعتبر ساذجاً، وينتهك المحرمات، ولا يمضي الوقت الكافي في خطب ود زعماء الكونغرس، ويتجاهل مجموعات اللوبي القوية، ويقول أشياء مثيرة للخلاف، ويعد بأكثر مما يستطيع أن ينفذ، وما إلى هنالك. لكن في ذلك الوقت، كما الآن، كان على النقاد أن يعترفوا بأنه خطأ خطوة كبيرة في اتجاه دفع المصالح القومية الأميركية قدماً - بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل والسلام في الشرق الأوسط - بوضع إطار معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. وما من شك

في أنه كان مهندس تلك الاتفاقية بقدر الآخرين. وبرأيي لو ترك منحهم بيغن وأنور السادات لشأنهما لما تمكنا من إنجاز الاتفاقية بسهولة.

في آذار/مارس 1977، بُعيد تسلّم كارتر الرئاسة، عقد مؤتمراً صحافياً حدد فيه ما يعتقد أنه المكونات الحيوية الثلاثة للسلام العربي - الإسرائيلي.

أولاً: أكد أن مضمون السلام يجب أن يكون إيجابياً، وأن يتجاوز وقف الأعمال العدائية. وعلى العرب أن يعترفوا بإسرائيل، وأن يقيموا معها علاقات دبلوماسية، وأن يطبعوا العلاقات معها في نهاية المطاف. كان ذلك يبعث على الارتياح بالنسبة إلى إسرائيل آنذاك، في حين كان من الصعب على العرب قبوله.

ثانياً: في مقابل السلام، على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط 1967 تقريباً. وقد ميّز كارتر بين "الحدود السياسية" - الحدود على طول خطوط 1967 التي على العرب الاعتراف بها - وبين "الحدود الأمنية"، أو الترتيبات الأمنية التي قد تتجاوز الحدود المعترف بها سياسياً، من دون أن ينظر إليها على أنها انتهاكات للسيادة. أصيب العرب والإسرائيليون على السواء بالحيرة مما يفترض أن يعنيه ذلك، لكنها كانت محاولة كارتر الخلاقة لمعالجة الحاجة العربية إلى انسحاب إسرائيلي شبه كامل من الأراضي المحتلة والحاجة الإسرائيلية إلى الأمن. وهي تبدو، في رأيي، سليمة حتى الآن - بل إنها خاصة أساسية من خصائص اتفاقية السلام الإسرائيلية - المصرية الناجحة.

ثالثاً: وهي مساهمة خاصة بكارتر الذي تحدث عن "وطن قومي للفلسطينيين". صحيح أنه لم يعرف بالضبط ما يعنيه ذلك، لكنه لاحظ أن الفلسطينيين عانوا طويلاً ويستحقون أن ينظر إليهم كشعب ذي تطلعات سياسية مشروعة، لا باعتبارهم مسألة خيرية. وبعد ثلاثين عاماً على إعلان هذه الآراء "الخلافية"، لا تزال تبدو سليمة جداً في نظري. وليتنا تمكنا من حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس تلك المبادئ تحت إشرافه.

أعتقد أن كارتر كان يفكر - حتى في ذلك الوقت - في وجوب إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وأن عليه التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة ما. لكنه لم يؤيد الدولة علناً وهو في سدة الرئاسة. وعندما رفض ياسر عرفات محاولة حمله على الموافقة على قرار مجلس الأمن 242 في صيف سنة 1977 - وهو ما فعله عرفات بشروط أسوأ كثيراً بعد أحد عشر عاماً - وصلت محاولة كارتر للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى نهايتها.

فيما يتعلق بكتاب كارتر الأخير، أريد الإشارة إلى عدد من الأمور الرئيسية، ثم إبراز ما أعتبر أن كارتر لم يكن مصيباً فيه. كتب كارتر (ص 13) أن غياب السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن أن يعزى إلى العوامل التالية: رغبة بعض الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية؛ رفض بعض العرب حق إسرائيل في الوجود؛ عدم وجود مواقف واضحة لدى بعض الزعماء الفلسطينيين؛ كثرة الشروط المسبقة لإجراء المحادثات؛ صعود الأصولية الإسلامية؛ الافتقار إلى القيادة الأميركية في الأعوام الأخيرة. هذه اللائحة تمس كثيراً كل الأسس، مع أنني كنت أفضل لو أنه وسّع بعض هذه النقاط. وهو يلاحظ بشكل صحيح أيضاً أن "مسعى السلام ليس له حياة بذاته، أي أنه غير قادر على الاستمرار بشكل مستقل" (ص 14).

تتوجه بعض أقوى ملاحظات كارتر وأشدّها انتقاداً إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية وإقامة الجدار مؤخراً (الفصل 16). فهو لا يقبل المبرر الإسرائيلي أن المستعمرات والجدار يوفران دفاعاً ضد الإرهاب الفلسطيني. بل يرى أن المستعمرات غير قانونية، وأنها تمزق حياة الفلسطينيين وتشكل عقبة أمام السلام. ربما يبدو ذلك حكماً قاسياً بالنسبة إلى كثيرين من الأميركيين، لكن يستطيع كل من قاد السيارة في أنحاء الضفة الغربية أن يستوعب ما الذي يتحدث عنه كارتر. فقد سببت متاهة نقاط التفتيش، والحواجز، والعقبات أمام حرية حركة الفلسطينيين في المنطقة، ضيقاً وعسراً شديدين وزادت في ضعف الاقتصاد الهش أصلاً. وعلى المستوى السياسي، فإن استمرار بناء المستعمرات الجديدة وتوسيع المستعمرات القائمة يقوض - على جانبي الفاصل - الاعتقاد بإمكان حل الدولتين للصراع وقابليته للحياة. وفي هذا السياق يستخدم كارتر مصطلح الفصل العنصري بقوله إن إسرائيل "... تفرض نظام انسحاب جزئي، وتطويقاً، وفصلاً عنصرياً على المواطنين المسلمين والمسيحيين في الأراضي المحتلة. لكن الهدف من الفصل المفروض بالقوة بين الشعبين مختلف عن الفصل في جنوب إفريقيا - أي ليس العنصرية وإنما الاستحواذ على الأرض" (ص 189 - 190).

لإثبات خطأ كارتر، ما على الحكومة الإسرائيلية سوى الإعلان أن إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى خطوط 1967، مع تعديلات متبادلة متفق عليها، في مقابل السلام والاعتراف والأمن لمواطنيها. ومن دون مثل هذا الوعد، فإن الاستحواذ على الأراضي يبدو فعلاً من الدوافع الرئيسية للسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية.

يمكن أن يعترض المرء على أجزاء من الوصف الذي يقدمه كارتر لوقائع الاحتلال، وتأثير الجدار، ومن يتحمل المسؤولية عن الفوضى. لكنه مصيب بالتأكيد في الإشارة إلى أن الوضع الحالي في الضفة الغربية كارثي، وأنه لا يشكل أساساً لتعايش طويل الأمد بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إذاً، كيف يرى كارتر الحل؟ ليس عبر ضم إسرائيل الضفة الغربية أو مواصلة احتلالها، وإنما عبر اتفاق بعيد الأثر يقوم على "الأرض في مقابل السلام". فإسرائيل، برأيه، مجبرة بموجب القانون الدولي على الانسحاب إلى خطوط 1967 تقريباً في مقابل السلام والأمن والاعتراف. ويقول في مناسبات عديدة إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وكل الإدارات الأميركية السابقة وافقت على هذا المبدأ والمطالب المدرجة في نصوص اتفاق كامب ديفيد وخريطة الطريق لسنة 2003. لكنه لا يذكر الكثير عن كيفية التعامل مع قضيتي القدس وحقوق اللاجئين المثيرتين للخلاف، وإنما يشير ببساطة إلى "وثيقة جنيف" غير الرسمية كمثال لكيفية إمكان معالجتهما.

غير أن كارتر يببالغ للأسف في تصوير صلابة السجل الدبلوماسي المتعلق بوضع خطوط 1967 كحد نهائي بين إسرائيل وفلسطين. وعلى الرغم من ضلوعه الوثيق في التفاوض في شأن اتفاق كامب ديفيد، فقد جانبه الصواب في القول إن بيغن وافق على الالتزام بالانسحاب إلى خطوط 1967 في المفاوضات النهائية في شأن قضايا الوضع النهائي. لقد حاولنا في كامب ديفيد الحصول على مثل هذا الالتزام من بيغن، لكنه تشدد في الرفض، وأبى توقيع أي شيء يعني ضمناً أن إسرائيل ستسحب في نهاية المطاف من أرض يعتقد أنها جزء جوهري من أرض إسرائيل. وفي اتفاق كامب ديفيد، الذي أعاد كارتر نشره في كتابه، ثمة عبارة غامضة تنص على ما يلي:

"ستستند المفاوضات [في شأن قضايا الوضع النهائي والسلام بين إسرائيل والأردن] إلى كل أحكام قرار مجلس الأمن 242 ومبادئه" (ص 226).

لقد أدرجت، في البداية، كلمة انسحاب بين تلك المبادئ، لكن بيغن أصر على حذفها، وهكذا كان.

وقد نصت مسودة أميركية سابقة عن تسوية الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، على ما يلي:

"... على أساس كل مبادئ قرار مجلس الأمن 242، بما في ذلك الالتزام المتبادل بالسلام، وضرورة وضع ترتيبات أمنية لكل الأطراف المعنيين...، وانسحاب القوات الإسرائيلية، والتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، وإقامة حدود آمنة ومعترف بها. ويجب أن تفي الحدود والترتيبات الأمنية بتطلعات الفلسطينيين وتلبي حاجات إسرائيل الأمنية على السواء. ويمكن أن تشمل تعديلات ثانوية متفقاً بشأنها فيما يتعلق بخطوط الهدنة الموقته التي كانت قائمة بين سنة 1949 وسنة 1967."

رفض بيغن هذه الصيغة بالضبط لأنها تلزم إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط 1967 تقريباً، كجزء من أي اتفاق سلام نهائي. وهذا ما لم يقبل به. وأقصى ما قبله هو أن تستند "المفاوضات" إلى "كل أحكام قرار مجلس الأمن 242 ومبادئه". ويعني ذلك بالنسبة إليه أن في وسع الفلسطينيين أو الأردنيين إثارة قضية الانسحاب إذا أرادوا، لكن لا شيء يلزمه بالموافقة عليه. وكان ذلك مدار خلاف طوال المفاوضات. وقد أتاحت صيغة الاتفاق الأخير لكل الأطراف القدرة على قراءة النص وفقاً لمواقفها المفضلة. لذا لم تحل القضية. وقد جانب الصواب كارتر في الإشارة ضمناً إلى أن بيغن قدم التزاماً بالانسحاب من الضفة الغربية.

في ختام الكتاب، يببالغ كارتر أيضاً في تصوير ثبات السياسة الأميركية عندما قال إن الموقف الأميركي "الثابت" منذ سنة 1949 هو وجوب أن تكون خطوط الهدنة السائدة حتى سنة 1967 أساس الحدود القانونية لإسرائيل (ص 207). صحيح أن واضعي قرار مجلس الأمن 242 البريطانيين والأميركيين في سنة 1967 يرون أن هذا القرار يقترب جداً من ذلك الموقف، لكن ليس صحيحاً، كما كتب كارتر، أن "الزعماء الإسرائيليين أعادوا التشديد [على ذلك] في الاتفاقات التي تم التفاوض في شأنها في كامب ديفيد سنة 1978 وفي أوسلو سنة 1993..." (ص 207).

وليم كواندت

جامعة فيرجينيا

(*)ترجمة: عمر الأيوبي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx